مشكلة البطالة في محافظة البصرة
دراسة ميدانية لعينة من العاملين في تجارة الأرصفة

عبد الرزاق يوسف نصر الله (*)
سهاد أحمد رشيد(**)

ملخص البحث

تمثل البطالة أحدى التحديات الرئيسة التي يعاني منها أي اقتصاد في العالم. والاقتصاد العراقي بما مر به من حروب وظروف سياسية متتالية تعرض إلى هذه الظاهرة الخطيرة، ويأتي البحث ليسلط الضوء على ظاهرة البطالة متخذاً من العاملين في تجارة الارصفة في محافظة البصرة عينةً، إذ ركز البحث على دراسة عدد من المتغيرات التي تعطي مؤشرات واضحة عن الفئات الاكثر تعرضاً لظاهرة البطالة وصفاتها الشخصية وطبيعة العمل الذي يزاولونه حالياً والعديد من المؤشرات الاخرى. وجمعت البيانات المطلوبة من خلال استمارة استبيان وزعت على أكثر من 2000 شخص من العاملين في تجارة الارصفة في أغلب مناطق محافظة البصرة. لقد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها إن تجارة الارصفة التي تعد شكلا سافرا للبطالة المقنعة في محافظة البصرة تمارسها جميع الفئات العمرية دون استثناء، اجبرتهم العديد من العوامل للانخراط في هذا المجال من العمل، وختمت الدراسة بتوصيات ومقترحات عدة أهمها وضع سياسة تنموية واسعة على المستوى الإقليمي لمحافظة البصرة تستهدف النهوض بكافة الانشطة الاقتصادية فيها من زراعية وصناعية وخدمية والبنى التحتية المرتبطة بها.

المقدمة

تمثل البطالة احدى المشكلات الرئيسية التي تواجه بلادنا حالياً، وتبرز خطورة هذه المشكلة في ان تزايد عدد العاطلين عن العمل يمثل اهداراً لعنصر العمل مع ما يترتب على ذلك من اثار اقتصاديه خطيرة، فضلاً عن ان تفاقم البطالة بين فئة الشباب على الخصوص يؤدي الى نتائج اجتماعية خطيرة، اذا اصبحت البطالة تمثل بيئة مناسبة وخصبة لنمو الجريمة والانحراف واعمال العنف والتطرف كما انها تشكل سبباً رئيساً في انخفاض مستوى المعيشة لشريحة واسعة من المواطنين وسبباً في تزيداً اعداد الذين يقعون تحت خط الفقر.

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد / جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.
(**) مدرس الاقتصاد المساعد/ جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية.

ان مشكلة البطالة في العراق شأنها في ذلك شأن الدول النامية والعربية تعزى الى عوامل عديدة [1]، اهمها ارتفاع معدلات نمو السكان في قطر الذي يصل الى نحو3%سنوياً، وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على خلق فرص عمل كافية تتلائم مع العرض المتمثل في الاعداد المتزايدة من الدخلين لسوق العمل بسب محدودية القاعدة الانتاجية وضعف الاستثمارات ومعدلات النمو يضاف الى ذلك الاجراءات التي اتخذها النظام السابق والتي تحد من التوظيف في القطاع العام نتيجة لتطبيقه بعض برامج الاصلاح الاقتصادي والخصصة، فضلاًعن تمكن القطاع الخاص من استيعاب جزء كبير من الداخلين لسوق العمل نتيجة لصغر مشروعاتها وتركزها،في الصناعات الاستهلاكية واليدوية،ناهيك عن عدم المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجة النشاطات الاقتصادية للايدي العاملة الفنية والمؤهلة.

وفي هذا الاطار تشير بعض التقارير[2]. الى ان البطالة في العراق تشكل نسبة50% من الايدي القادرة على العمل وهي نسبة تعد مرتفعة للغاية لاينفع لحلها بعض الاجرءات الهامشية غير المجدية اقتصادية، اذا تشير التقارير الى ان الفترة التي اعقبت سقوط النظام السابق شهدت توفير 100 الف فرصة عمل ولكنها تعد منخفضة للغاية مقابل طوابير العاطلين عن العمل والتي نجمت من سوء التصرف وعدم الادراك وضعف المسؤولية ومنها،حل بعض الوزارات بشكل تعسفي خلق افواجاً عن العاطلين عن العمل مثل وزارة الداخلية ووزارة الاعلام وبعض المؤسسات تضم كما هو الحال في وزارة الدفاع مئات الالاف ممن يصنفون ضمن القوى العاملة النشطة اقتصادياً،وكانت تدفع لهم الرواتب في كل الظروف والاموال حتى وان كانت هناك بطالة مقنعة او استهلاكية اكثر مما هي انتاجية.

اما البطالة في محافظة البصرة فانها تعزى اضافة للعوامل المذكورة الى التدمير الكبير الذي يحق بالمؤسسات الصناعية والخدمية والبنى التحتية فيها بسبب الحروب التي دخلها النظام السابق مع الدول المجاوره حيث كانت المحافظة في خط المواجهة الاول، ناهيك عن الحصار الذي شمل قطع الغيار الازمة لتشغيل المصانع،فضلاًعن ضعف الاستثمارات الموظفة في القطاع الصناعي من قبل الدولة اضافة الى انعدام الامن والاستقرار في الوقت الحاضر.

وتتصف الفئات العاطلة عن العمل في محافظة البصرة كما سنرى لاحقاً بأرتفاع نسبة الشباب فيها والذين تقدر نسبتهم من مجموع سكان المحافظة (أكثر من15سنة) بنحو40%وكذلك ارتفاع نسبة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية بسبب ضعف النظام التعليمي الذي يتميز بارتفاع إعداد الخرجين في الاختصاصات الإنسانية التي لاتجد فرص عمل لها في سوق العمل. كما تزداد البطالة في المناطق الحضرية في المحافظة بسبب ظاهرة الهجرة من الريف الى

المدينة والتي ازدادت حدتها منذ ثمانينات القرن الماضي نتيجة الحرب مع إيران التي أدت الى نزوح المواطنين من المناطق الحدودية الى مركز المدينة، كما ادى ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل الى زيادة حدة مشكلة البطالة والتي عمقها اكثر ارتفاع الاسعار بصورة كبيرة ومستمرة بسبب التضخم والغاء الدعم مع العديد من السلع على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والاسكان الشعبي وضعف نظام الضمان الاجتماعي وغياب اعانات البطالة.

والجدير بالذكر ان ابرز انواع البطالة المنتشرة في محافظة البصرة شأنها في ذلك شأن الاقتصادات النامية الاخرى هي البطالة المقنعة والتي يطلق عليها البعض بالبطالة البنيانية او الهيكلية والتي تعود اساساً الى تخلف الاقتصاد واختلاف هيكله الانتاجي الامر الذي ينجم منه عدم التناسب بين عنصر العمل وعناصر الانتاج الاخرى وبخاصة راس المال اضافة التخلف طرق الانتاج مما يؤدي الى وجود عمل اكبر من حاجة ذلك النشاط لهذا العمل كماً ونوعاً[3]. ومع ان البطالة المقنعة تتركز في القطاع الزراعي نظراً لقدرة هذا القطاع على استيعاب المزيد من الايدي العاملة حتى لو كانت انتاجيتهم تساوي الصفر، الا ان ذلك لا يمنع من ظهورها في قطاعات اخرى وبخاصة قطاع الخدمات ،ويمكن ملاحظة ذلك من خلال كثرة الذين يمارسون نشاطات خدمية هامشية لا تتحقق لهم وللمجتمع نفعاً كبيراً كما هو الحال بالنسبة لباعة الارصفة في الشوارع والباعة المتجولين والذين يشكلون جوهر مشكلة البحث.

هدف البحث

يحاول البحث تسليط الضوء على جانباً من مشكلة البطالة المقنعة في محافظة البصرة والمتمثلة في تجارة الشوارع (التي تشمل باعة الارصفة والباعة المتجولون) في محاولة لتحليل واقعها واسبابها ووضع المعالجات المحلية لها.

طريقة الدراسة والادوات المستخدمة فيها

نظراً لعدم وجود قاعدة بيانات رسمية عن العاملين في تجارة الشوارع فقد قام فريق البحث (الذي يتألف من باحثين يتوليان اعداد استمارة الاستبيان وتحليل البيانات اضافة لثلاثة عشر طالباً من اقسام الاقتصاد والاحصاء والادارة يقومون بتوزيع الاستمارات واملائها)، بدأ الفريق عمله بأجراء الاحصاء الميداني لعدد العاملين في تجارة الشوارع في عدة مناطق مختارة من المحافظة شملت مناطق العشار،البصرة القديمة، الهادي،حي الحسين، الجمهورية.القبلة،قوى الامن الداخلي،قضاء شط العرب، قضاء ابي الخصيب، قضاء الزبير، وقد توصل الفريق الى ان

عددهم يربو على 50 الف شخص،بعد ذلك اختار الفريق عينه عشوائية منهم تتألف من 200 شخص شملت الرجال والنساء والاطفال والشيوخ.

ثم قام الفريق بتوزيع استمارات الاستبيان التي ضمت 27 سؤالاً تتناول مختلف الجوانب المتعلقة بتجارة الشوارع.وسيلاحظ القارئ ان قسماً من الاسئلة غير مترابطة مع بعضها بشكل مباشر، وهذا الاجراء تم اعتماده من قبل الباحثين لغرض التدقيق والمقارنة بين الاجابات عن الاسئلة غير المباشرة عن نفس الموضوع في مكان اخر من الاستمارة. (انظر الملحق رقم1). وبعد زيارات ميدانية متعاقبة قام بها فريق العمل للحصول على الاجابات عن الاسئلة في استمارة الاستبيان(على الرغم من الصعوبات التي واجهها الفريق بما في ذلك الرفض والخوف من اعطاء الاجابات الصحيحة والريبه التي كان البعض ينظر بها الى فريق العمل) فقد كان التعاون من غالبية افراد العينه ايجابياً للغاية الامر الذي يعكس رغبتهم في دراسة مشاكلهم ومعالجتها، وبعد انجاز هذه الخطوة تم تبويب وتحليل الاجابات احصائياً باعتماد النسب المئوية والاشكال البيانية بواسطة الحاسب الالكتروني وبأعتماد برنامجSPSS,MSEXCEL.

نتائج استمارة الاستبيان

أولاً. المعلومات الشخصية

خصص للتعرف على هذه المؤشرات ثمانية أسئلة تضمن معلومات عن الجنس والعمر والتحصيل الدراسي والحالة الاجتماعية بما فيها عدد الأولاد بالنسبة للإفراد المتزوجين والعدد الكلي لافراد العائلة ومعيلهم، والسكن السابق. وفيما يلي عرض لما تم التوصل إليه من نتائج.

1. الجنس

بلغت نسبة الذكور في العينة 85% بينما بلغت نسبة الاناث 15%، (الجدول 1)، وتعزى أسباب انخفاض نسبة الإناث في الدراسة الى رفضهن الاجابة والى تخوفهن من اعطاء الاجابات الكافية والصحيحة عن الاسئلة علما بان اعمالهن تتركز في الانشطة التي تتطلب القليل من المال وتعتبر امتدادا لوجباتها المنزلية كبيع الاغذية الجاهزة والملابس وغيرها.

الجدول (1) عينة الدراسة موزعة حسب الجنس (حجم العينة 2000)

الجنس	العدد	النسبة
الذكور	1704	٪85
الإناث	296	٪15
المجموع	2000	٪100

2. العمر

بلغت نسبة الاطفال في العينة (اقل من 10 سنوات) والذين يمارسون تجارة الارصفة 1.5% في حين بلغت نسبة الاشخاص الذين يقعون في سن النشطين اقتصاديا ويمارسون تجارة الارصفة (من سنة 15 سنة الى سن 50 سنة) حوالي 93%، ولو تعمقنا اكثر لوجدنا ان فئة

الشباب والكهول (من سن 20–50 سنة) هي التي تمارس تجارة الارصفة بشكل اساس اذ بلغت نسبتهم 72% (الجدول 2) (الشكل 1)، وهذا هو احد الاوجه الخطيرة لمشكلة البطالة اذ ان هذه الفئات التي تشعر بظلم الواقع والتهميش والفقر الشديد تكون محط انظار التيارات الارهابية والراديكالية التي تحاول استقطابها واستغلالها في الاعمال الارهابية والاعمال التي تتميز بالعنف والاجرام كالقتل واعمال السلب والخروج على القانون.

الجدول (2) عينة الدراسة موزعة حسب الفئات العمرية (حجم العينة 2000)

الفئات العمرية	العدد	النسبة
أقل من 10	30	% 1.5
20 -11	415	% 20.75
30-21	759	% 38
40-31	471	% 23.5
50-41	213	% 10.65
60-51	79	% 3.95
أكثر من 60	33	% 1.65
المجموع	2000	٪100
اعلى قيمة عمرية ضمن العينة 75 سنة واقل قيمة 7 سنوات ومتوسط الفئة العمرية 29.5 سنة		

الشكل (١) عينة الدراسة موزعة حسب نسب الفئات العمرية

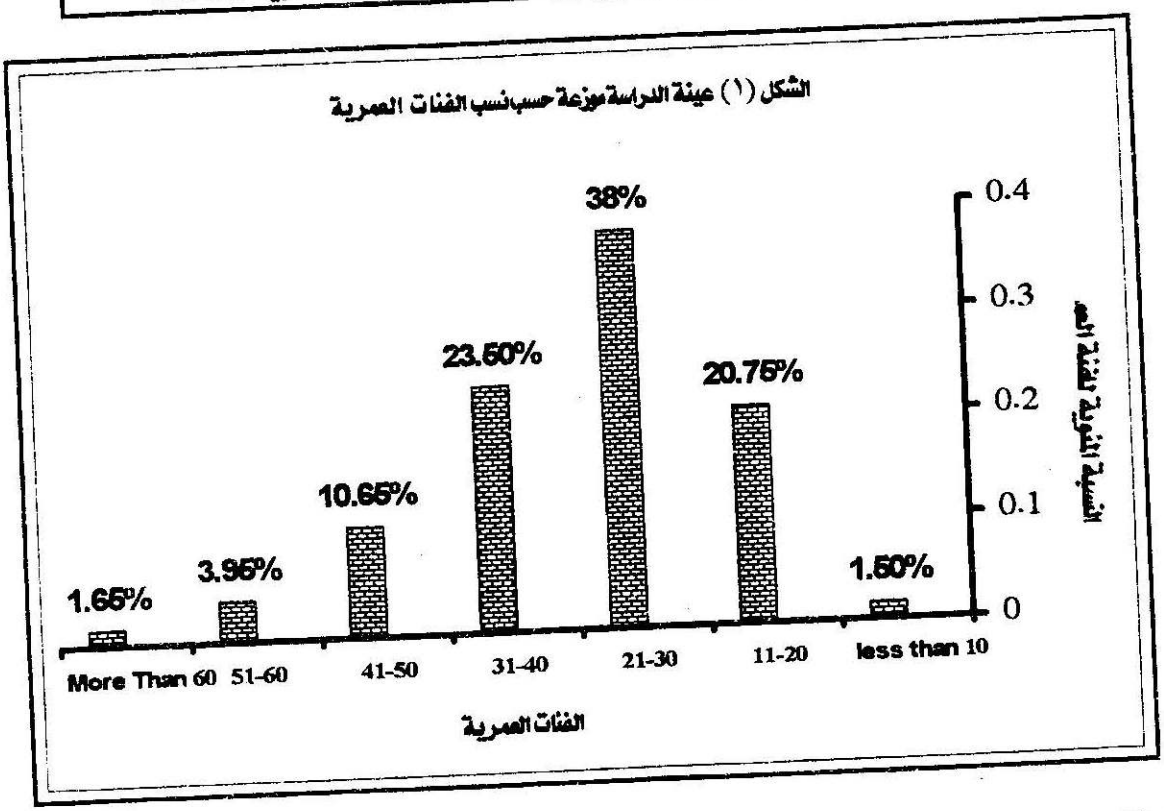

3. التحصيل الدراسي

أشارت الدراسة ان العديد من حملة شهادة البكالوريوس والدبلوم قد انخرطت في تجارة الارصفة اذ بلغت نسبتهم من العينة 13.9% الامر الذي يعكس مدى ندرة فرص العمل في المحافظة من ناحية واهمال الدولة لمستقبل الخريجين الذين انفقت عليهم مبالغ طائلة اثناء فترة

تعليمهم من ناحية اخرى. اما حملة شهادة الاعدادية فاقل فبلغت نسبتهم 86.5% وهذا دليل على انتشار ظاهرة التسرب المدرسي وضعف النظام التعليمي من ناحية وضعف الامكانات المادية اللازمة لاكمال الدراسة من ناحية اخرى (الجدول 3).

الجدول (3)عينة الدراسة موزعة حسب التحصيل الدراسي (حجم العينة 2000)

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة
بكالوريوس	115	٪5.57
معهد	155	٪7.75
إعدادية	293	٪14.65
اقل من إعدادية	1209	٪60.45
أمي	228	٪11.40
المجموع	2000	٪100

4. الحالة الاجتماعية

للتعرف على الحالة الاجتماعية اعتمدت مؤشرات عدة منها الحالة الزوجية، عدد الأولاد والعدد الكلي لافراد العائلة ومعيلهم، وتبين ان المتزوجين يحتلون نسبة 49.4% من العينة في حين بلغت نسبة العزاب 47.5% اما النسبة المتبقية والبالغة حوالي 3% فقد كانت من نصيب الارامل والمطلقين (الجدول 4)، كما بلغ متوسط عدد الاولاد الذين يعيلهم الشخص العامل في تجارة الارصفة نحو (4) اولاد فيما بلغ الحد الاعلى نحو (14) فردا (الجدول 5)، وهذا المؤشر يعكس مدى العبء الثقيل الواقع على كاهل العامل في تجارة الارصفة وبخاصة اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان هناك العديد من العاملين يعدون المعيل الاول للعائلة اذ بلغت نسبتهم 61% (الجدولين 6 و7).

الجدول (4) عينة الدراسة موزعة حسب الحالة الزوجية (حجم العينة 2000)

الحالة الزوجية	العدد	النسبة
متزوج	988	٪49.4
اعزب	951	٪47.55
ارمل	53	٪2.65
مطلق	8	٪0.4
المجموع	2000	٪100

الجدول (5) عينة الدراسة موزعة حسب عدد الأولاد (حجم العينة 2000)

فئات عدد الأولاد	العدد	النسبة
4.0	620	٪63
9.5	352	٪35
12.10	18	٪1.8
13 فأكثر	4	٪0.2
المجموع	2000	٪100
متوسط عدد الأولاد للعينة (4) ، وأعلى عدد بلغ 14 واقل عدد بلغ (0)		

الجدول (6) عينة الدراسة موزعة حسب عدد افراد العائلة (حجم العينة 2000)

فئات عدد أفراد العائلة	العدد	النسبة
4.1	215	٪10.75
9.5	1008	٪50.4
12.10	686	٪34.3
13 فاكثر	91	٪4.55
المجموع	2000	٪100
متوسط عدد افراد العائلة للعينة (8) افراد ، واعلى عدد بلغ 16 واقل عدد بلغ (1)		

الجدول (7) عينة الدراسة موزعة حسب مستوى الاعالة (حجم العينة 2000)

مستوى الاعالة	العدد	النسبة
المعيل الأول	1226	٪61
ليس المعيل الأول	774	٪39
المجموع	2000	٪100

5. السكن السابق للعائلة

نتيجة لاهمال القطاع الزراعي وانعدام التوازن بين الريف والمدينة من حيث اختلاف مستوى الاجور ومدى توافر المؤسسات التعليمية والترفيهية والمؤسسات الصحية فقد شهدت المحافظة هجرة واسعة من الريف الى المدينة عمقتها اكثر الحرب مع ايران، وبسبب المستوى التعليمي المتدني لاغلب المهاجرين وقلة مهاراتهم الفنية فقد انخرط معظمهم في القطاع الخدمي الذي يعد المحيط الامثل والقادر على استيعاب معظم المهاجرين من ذوي المؤهلات الضعيفة، اذ تبين من الدراسة ان نسبة 28% من العينة كانت لاهل الريف مقابل 72% لاهل المدينة (الجدول8)، وعلى هذا الاساس فان الامر يتطلب اتباع سياسة تنموية جديدة تهدف الى اعادة التوازن بين الريف والمدينة والاهتمام بتطوير القطاع الزراعي وهياكله الارتكازية كوسيلة مهمة لاعادة هؤلاء المهاجرين الى اماكن سكناهم السابقة وتخفيف معاناتهم الحالية.

الجدول (8)عينة الدراسة موزعة حسب السكن السابق (حجم العينة 2000)

السكن السابق	العدد	النسبة
الريف	507	٪28
المدينة	1443	٪72
المجموع	2000	٪100

ثانياً. معلومات عن العمل الحالي

1. مجالات العمل الأخرى

كان الهدف من وراء هذا السؤال هو التعرف على مجالات العمل الاخرى للعاملين في تجارة الارصفة، ويبدو ان تجارة الارصفة في المحافظة كانت الملجأ الأخير تقريبا للعاطلين عن

العمل الذين شملتهم الدراسة اذ بلغت نسبة الذي مارسوا تجارة الارصفة بسبب البطالة نحو 78.85% من العينة، وهذا مؤشر على حالة الكساد الذي يعاني منه اقتصاد المحافظة وعقم السياسات التشغيلية التي وضعها النظام السابق وفشلها الذريع في معالجة المشكلات المجتمعية. كما لاحظت الدراسة ان اعدادا من الطلبة قد انخرطوا في تجارة الارصفة نتيجة لضعف حالتهم المادية وكوسيلة لتوفير المال اللازم لاكمال دراستهم وشراء ما يحتاجون اليه من لوازم مدرسية وملابس اذ بلغت نسبتهم في العينة 14.45% ومن الطبيعي والحال على ما هو عليه ان يكون مستوى ادائهم التعليمي منخفضا لضيق الوقت المخصص للدراسة وبالتالي شيوع حالات الرسوب والتسرب التعليمي بينهم. فقد رصدت الدراسة وجود اعدادا من الموظفين الحكوميين الذين يمارسون تجارة الارصفة كوسيلة مساعدة لتوفير مستلزمات العيش لعوائلهم اذ بلغت نسبتهم في العينة 2.65%، ونتيجة لنفس الاسباب مع اهمال للرعاية الاجتماعية وانخفاض اكبر في رواتب المتقاعدين فقد وجد هؤلاء رغم كبر سنهم في تجارة الارصفة متنفساً للحصول على بعض الدخل اذ بلغت نسبتهم في العينة نحو 4.05% (الجدول 9).

الجدول (9) عينة الدراسة موزعة مجال العمل الآخر (حجم العينة 2000)

مجال العمل الآخر	العدد	النسبة
عاطل	1577	٪78.85
طالب	289	٪14.45
موظف حكومي	53	٪2.65
متقاعد	81	٪4.05
المجموع	2000	٪100

2. حجم رأس المال التشغيلي ومصدره

من المعروف ان ممارسة أي نشاط يتطلب توافر المال اللازم لذلك وهذه الحقيقة تنطبق ايضا على تجارة الارصفة اذ لابد لمن يمارسها ان يمتلك رأس المال الكافي لشراء البضاعة واعادة بيعها مثلا، ولكن تبين من الدراسة ان نسبة 8% من العينة لا تمتلك دينارا واحدا وانما يتركز نشاطها في تصريف البضاعة لصغار التجار مقابل هامش ربحي بسيط، وفي كثير من الاحيان يقع هؤلاء تحت رحمة التجار وبخاصة في الاوقات التي تنخفض فيها الاسعار ولا يستطيعون تصريف البضاعة باسعار الشراء، الامر الذي يجعلهم معرضين للخسارة بين الحين والآخر والوقوع تحت وطأة الدين وتوقف التجهيز والملاحقة القانونية عند عجزهم عن سداد الدين. كما لاحظت الدراسة ان النسبة الاكبر من العينة 81.5% يتراوح قيمة رأسمالها التشغيلي ما بين (1000-100000) دينارا أي انه في حده الاعلى لا يتجاوز 50 دولارا فقط واذا اخذنا بنظر الاعتبار حالة التضخم الكبيرة في الاسعار يتضح لنا مدى قلة وبساطة المواد التي

يتعاملون بها. وحتى الفئة التي تتعامل باعلى قيمة لرأس مال والبالغة نحو 500 الف دينار والتي لا تتجاوز نسبتها 1.1% من العينة فان قيمة رأسمالها المذكور لايتعدى ما يعادل 250 دولارا بسعر الصرف السائد وهو لا يتعدى سعر ثلاجة منزلية واحدة، وكل هذا التحليل يؤشر مدى ضعف القدرة المالية لمعظم العاملين في تجارة الارصفة وانعدام المؤسسات الاقراضية القادرة على توفير المال لهم لتوظيفها في مشاريع انتاجية تعطي مردودا مستقرا (الجدول 10).

الجدول (10) عينة الدراسة موزعة حسب رأس المال التشغيلي (حجم العينة 2000)

فئات رأس المال (دينار)	العدد	النسبة
صفر	16 على التصريف	٪8
100000-1000	1631	٪81.55
200000-101000	208	٪10.4
300000-201000	84	٪4.2
400000-301000	26	٪1.3
500000-401000	13	٪0.65
501000 فاكثر	22	٪1.1
المجموع	2000	٪100

أعلى قيمة لرأس المال المستثمر بلغت 1000000 دينار عراقي واقل قيمة صفر، ومعدل رأس المال المستثمر 78000 دينار

وعلى هذا الاساس نجد ان مشكلة توفير رأس المال التشغيلي وضعف القدرة المالية للعاملين في تجارة الارصفة تبدو واضحة اذا ما عرفنا ان نسبة 49.5% من العينة كان لجوءها الى الاقتراض هو المصدر الأساس لتوفر المال اللازم للعمل بكل ما يترتب على ذلك من مخاطر كالخسارة الناجمة عن تقلبات السوق والمصادرة والسجن عند العجز عن سداد الدين (الجدول11) .

الجدول (11) عينة الدراسة موزعة حسب مصدر رأس المال (حجم العينة 2000)

مصدر رأس المال	العدد	النسبة
اقتراض	990	٪49.5
شخصي	1010	٪50.5
المجموع	2000	٪100

3. أسباب ممارسة العمل الحالي

لقد كانت البطالة وانعدام فرص العمل في القطاع العام او الخاص او توفرها في بعض الأحيان ولكن بأجور منخفضة لا تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة والظرف السياسي هي الأسباب التي دفعت نسبة 91% من العينة للاستمرار في العمل بتجارة الارصفة باعتبارها المصدر الوحيد للرزق، بينما فضلت النسبة الباقية 9% الاستمرار في هذا المجال لعوامل اخرى من بينها قضاء وقت الفراغ او الحصول على مصدر اضافي للدخل (الجداول 12-16) .

الجدول (12)سبب ممارسة تجارة الارصفة (عدم وجود فرص عمل في القطاع العام والخاص)
موزعة حسب نوع الإجابة (حجم العينة 2000)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	1464	٪73
كلا	536	٪22
المجموع	2000	٪100

الجدول (13)سبب ممارسة تجارة الارصفة (الأجور غير المجزية في القطاع العام والخاص)
موزعة حسب نوع الإجابة (حجم العينة 2000)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	652	٪33
كلا	1348	٪67
المجموع	2000	٪100

الجدول (14) سبب ممارسة تجارة الارصفة (الظرف السياسي)
موزعة حسب نوع الإجابة (حجم العينة 2000)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	743	٪37
كلا	1257	٪63
المجموع	2000	٪100

الجدول (15) سبب ممارسة تجارة الارصفة (قضاء وقت الفراغ)
موزعة حسب نوع الإجابة (حجم العينة 2000)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	20	٪1
كلا	1980	٪99
المجموع	2000	٪100

الجدول (16) سبب ممارسة تجارة الارصفة (عدم وجود حاجة للتخصص)
موزعة حسب نوع الإجابة (حجم العينة 2000)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	1138	٪57
كلا	862	٪53
المجموع	2000	٪100

4. تاريخ ممارسة العمل الحالي في تجارة الأرصفة

بعد انهيار النظام السابق وتبدل الاوضاع السياسية وصدور العديد من القرارات من قبل قوات التحالف ومنها حل الجيش العراقي وبعض المؤسسات التي كانت تنفذ سياسات النظام السابق التعسفية وكذلك خروج اعداد كبيرة من الافراد من السجون كيف اصبحت الاوضاع

الحالية للعاملين في تجارة الارصفة. لقد خلصت الدراسة الى ان تجارة الارصفة ليست حديثة العهد في محافظة البصرة وانما تمتد الى الفترة التي سبقت غزو الكويت من قبل النظام البائد (الجدول 17)، اذ بلغت نسبة العاملين فيها قبل الغزو وفرض الحصار على العراق حوالي 4.2% من العينة، وهذا مؤشر آخر على فشل السياسات التنموية التي وضعها النظام السابق ووصولها الى طريق مسدود وعجزها عن احداث التغيرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد العراقي على الشكل الذي يفضي الى القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل لجميع القادرين عليه. ثم ازدادت وتصاعدت وتيرة العاملين في تجارة الارصفة بعد فرض الحصار والحرب عام 1991 لتصل الى 83.4% من العينة وذلك بسبب الدمار الكبير الذي لحق بالمنشآت وتقليص اعداد العاملين فيها اضافة لتطبيق النظام لسياسة الخصخصة او التحويل الى القطاع الخاص التي ادت بدورها الى تقليص اعداد كبيرة من الموظفين في القطاع العام وانخفاض الاستثمارات الموجهة نحو التنمية وزيادة التشغيل فضلا عن تسريح اعداد كبيرة من المواليد التي كانت ضمن تشكيلات الجيش العراقي وضعف فاعلية القطاع الخاص في محافظة البصرة وقدرته على استيعاب وتشغيل الايدي العاملة نتيجة لضعف قدراته المادية وصغر حجم المؤسسات التي يمتلكها والتي معظمها يتكون من مشاريع صغيرة او متوسطة الحجم لا يتجاوز عدد العاملين فيها 10-30 عاملا.

الجدول (17) عينة الدراسة موزعة حسب تاريخ ممارسة العمل الحالي (حجم العينة 2000)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
قبل الحصار	84	4.2٪
خلال الحصار	1668	83.4٪
بعد انهيار النظام البائد	248	12.4٪
المجموع	2000	100٪

اما بعد انهيار النظام السابق فقد انخرط في تجارة الارصفة نسبة 12.4% من العينة وعند البحث عن اسباب هذه الظاهرة تبين من الدراسة (الجدول 18) ان حل الجيش العراقي ادى الى دخول نحو 215 فردا الى تجارة الارصفة من العينة موضوع الدراسة، وهم يشكلون نسبة 87% من العينة التي يشملها هذا السؤال والبالغة 248 فردا، في حين لم تشكل ظاهرة الخروج من سجون النظام البائد سوى نسبة 2.5% من العينة المذكورة (الجدول 19)، بينما كانت الزيادة في عدد العاملين عن العمل في العائلة بسبب توقف العديد من المؤسسات الحكومية عن العمل وتوقف عملية البناء والضعف العام الذي اصاب النشاط الاقتصادي هي الاسباب التي ادت الى دخول 102 فردا الى تجارة الارصفة وهم يمثلون 41% من الذين يشملهم هذا السؤال والبالغ عددهم كما ذكرنا 248 فردا (الجدول 20).

الجدول (18) سبب ممارسة العمل الحالي في تجارة الارصفة بعد انهيار النظام الباند (حل الجيش العراقي وبعض المؤسسات الأخرى)موزعة حسب نوع الإجابة

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	33	٪13
كلا	215	٪87
المجموع	248	٪100

الجدول (19) سبب ممارسة العمل الحالي في تجارة الارصفة بعد انهيار النظام الباند (الخروج من السجن وعدم امتلاك مؤهلات مهنية أو دراسية)موزعة حسب نوع الإجابة

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	6	2.5
كلا	242	97.5
المجموع	248	٪100

الجدول (20) سبب ممارسة العمل الحالي في تجارة الأرصفة بعد انهيار النظام الباند (زيادة عدد العاطلين في العائلة)موزعة حسب نوع الإجابة

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	102	٪41
كلا	146	٪49
المجموع	248	٪100

5. الرغبة في التطوير والعمل في مجالات اقتصادية حقيقية أخرى

لقد حاول الباحثان من خلال مجموعة من الأسئلة المترابطة والمتدرجة (س17 – س20) ان يرى مدى رغبة العاملين في تجارة الارصفة في تغيير مجال عملهم الحالي الى مجالات اقتصادية أخرى افضل فكانت الإجابات مثيرة وتستحق الاهتمام من قبل المسؤولين عن وضع ورسم السياسات التشغيلية في المحافظة. فقد ابدت نسبة 88% من العينة رغبتها في الدخول بدورات تأهيلية مختلفة لتكتسب المهارات الفنية التي تؤهلها للدخول الى سوق العمل بكفاءة عالية، بينما اظهرت نسبة 12% من العينة عدم الرغبة في الدخول بمثل هذه الدورات وقد جاء معظم هذا الرفض من قبل النساء نظرا لالتزاماتهن العائلية وعدم تفرغهن لها (الجدول21).

الجدول (21) الرغبة في دخول دورات تأهيلية وتطويرية بما يتلاءم وحاجة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لعينة الدراسة موزعة حسب نوع الإجابة (حجم العينة 2000)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	1749	٪88
كلا	251	٪12
المجموع	2000	٪100

كما فضلت نسبة 94% من العينة الاشتغال في القطاع العام بعد الدخول في دورات تأهيلية نتيجة لتحسن مستوى الرواتب فيه بعد القرارات الاخيرة لسلطة الائتلاف ولم تفضل الاشتغال في القطاع الخاص وبلغت نسبتهم 6% فقط من العينة، وربما يعكس ذلك الرغبة في العمل بحرية دون قيود رسمية او الى ان حرية الحركة في القطاع الخاص والأرباح المتوقعة فيه اكبر من تلك التي في القطاع العام (الجداول 22 و 23).

الجدول (22)عينة الدراسة موزعة حسب الرغبة للعمل في القطاع العام أو الخاص (حجم العينة 1749)

الرغبة للعمل في	العدد	النسبة
القطاع العام	1637	٪94
القطاع الخاص	112	٪6
المجموع	1749	٪100

الجدول (23) تحسن سلم الرواتب والضمان الاجتماعي هو السبب لتفضيل العمل في القطاع العام لعينة الدراسة موزعة حسب الإجابة (حجم العينة 1637)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	1637	100
كلا	0	0
المجموع	1637	٪100

6. الرغبة في تغيير العمل

عند السؤال عن رغبة افراد عينة الدراسةعن تغيير عملهم الحالي في تجارة الارصفة، تبين أن جميعهم يرغبون بذلك كما تشير إليه نتائج الجدول (24).

الجدول (24) الرغبة في تغيير العمل لعينة الدراسة موزعة حسب الإجابة (حجم العينة 2000)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	2000	٪100
كلا	0	0
المجموع	2000	٪100

والجدير بالذكر انه ليس جميع العاملين في تجارة الارصفة لا يمتلكون مهارات فنية وانما العكس هو الصحيح اذ أظهرت الدراسة ان هناك 1749 فردا من العينة البالغة 2000 فرد يمتلكون مهارات حرفية كالنجارة والحدادة والبناء وغيرها ولكنهم لا يمارسونها بسبب عدم الحاجة اليها في سوق العمل نتيجة لحالة الكساد ولقلة الدخل المتأتي منها، ولهذا فان جميع هؤلاء الافراد مضافا اليهم افراد العينة الاخرين البالغ عددهم 251 فردا يفضلون تغيير عملهم الحالي أي التجارة في الشوارع ولكنهم لا يمتلكون المال التشغيلي الكافي لذلك اذ بلغت نسبة من لا يمتلك المال اللازم 91% من العينة (الجدول 25). وفضلا عن ذلك فقد ابدت نسبة 71% من العينة الرغبة في تغيير عملهم الحالي الى مجالات عمل انتاجية اخرى افضل بعد توفر رأس

المال التشغيلي الكافي حتى لو كانت هناك مخاطر تواجههم بما في ذلك الخسارة والملاحقة القانونية وغيرها الامر الذي يبين مدى الضيق وانعدام الاستقرار النفسي الذي يشعر بها العاملين في تجارة الارصفة حاليا (الجدول 26).

الجدول (25) امتلاك المهارة الفنية لكن عدم توفر رأس المال التشغيلي
لعينة الدراسة موزعة حسب الإجابة (حجم العينة 2000)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	1822	٪91
كلا	178	٪9
المجموع	2000	٪100

الجدول (26) امتلاك المهارة الفنية لكن الخوف من المخاطرة
لعينة الدراسة موزعة حسب الإجابة (حجم العينة 2000)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	584	٪29
كلا	1416	٪71
المجموع	2000	٪100

7. التعرض للمطاردة من قبل السلطة

لقد كان المفروض بالنظام السابق وهو يدعي الاشتراكية ورعاية الجماهير ان يولي اهتماما خاصا بهذه الشريحة الاجتماعية من خلال تنظيم اعمالها وجعلها رسمية وخلق فرص العمل المنتجة لها وشمولها بقوانين الرعاية الاجتماعية برغم هشاشتها، ولكنه تصرف عكس ذلك كله، اذ كان يشن حملات المطاردات البوليسية ضدها بين الحين والآخر، فقد توصلت الدراسة الى ان 1088 شخصا أي ما نسبته 54%، من العينة قد تعرضوا لمطاردة الشرطة في حين نجا منها 912 شخصا أي ما نسبته 46% (الجدول 27).

الجدول (27) التعرض إلى المطاردة من قبل السلطة لعينة الدراسة موزعة حسب الإجابة (حجم العينة 2000)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	1088	٪54
كلا	912	٪46
المجموع	2000	٪100

ومن نتائج مطاردات الشرطة تبين أن 25% من المطاردين قد تم وضعهم خلف قضبان السجون بينما نجت منها 75%، ولم يقتصر الأمر عند حد المطاردة فقد تعرضت هذه الشريحة إلى صور أخرى من المحاصرة والاستغلال من قبل عناصر النظام السابق تبدأ من المضايقات والإزعاج والشتم إلى المصادرة والتغريم وهكذا ساهم النظام السابق في زيادة تهميش هذه الشريحة الاجتماعية وقد تبين من الدراسة الميدانية ان كثرة الملاحقات والمطاردات ادت في احيان كثيرة الى قطع مصدر الرزق الوحيد للعديد من العاملين في تجارة الارصفة، كما نجحت في تحويل بعضهم الى مجرمين من الطراز الاول كاللصوص وقطاع الطرق، في حين

اضطر البعض الآخر الى البقاء عاطلا عن العمل فترة من الوقت ريثما تخف حدة المطاردة بلغت نسبتهم70% من العينة المطاردة.

وفي دراسات اخرى مشابه لحالة محافظة البصرة(4)، وجد ان الباعة المتجولون وباعة المفرد على ارصفة الشوارع يلجأون لتجنب الوقوع في ايدي رجال الامن الى خلق تنظيم داخلي يتكون من مجموعة من الشباب يشتركون مع الآخرين في الاتجار بالسلع المستوردة بطرق غير شرعية، وعلى الرغم من محاولات رجال الامن اقتحام هذه الاماكن في الاوقات غير المعتادة الا ان هذه الجماعات احبطت كل المحاولات اذ تقوم باعطاء اشارة تمر بسرعة الى جميع المعنيين وما هي الا ثوانٍ وترى الشارع خاليا. وفضلا عما سبق يدرس الباعة اوقات مرور سيارات الشرطة والمفتشين وكاستجابة لهذه الظروف غير المستقرة يحدد هؤلاء الباعة سلعهم ليتمكنوا من جمعها وحملها في اقل وقت ممكن فعندما تأتي سيارة الشرطة يفر الباعة تجنبا لاي عقاب وعندما تذهب يعودون الى اماكنهم، والحقيقة ان الحاجة الى تحديد الكمية ليسهل جمعها والهرب بها بسرعة اثر تأثيرا كبيرا في دخولهم وخلق نوعا من عدم الاستقرار ومن هنا يمكن فهم موقف الباعة من النظام على انه مصدر فقرهم واستغلالهم. (الجداول 28-31)

الجدول (28) التعرض للسجن نتيجة المطاردة من قبل السلطة
لعينة الدراسة موزعة حسب الإجابة (حجم العينة 1088)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	271	٪25
كلا	817	٪75
المجموع	1088	٪100

الجدول (29) ممارسة العمل في أماكن بعيدة عن رقابة السلطة نتيجة المطاردة
لعينة الدراسة موزعة حسب الإجابة (حجم العينة 1088)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	397	٪36
كلا	691	٪64
المجموع	1088	٪100

الجدول (30) البقاء عاطلاً لفترة من الوقت نتيجة مطاردة السلطة
لعينة الدراسة موزعة حسب الإجابة (حجم العينة 1088)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	762	٪70
كلا	326	٪30
المجموع	1088	٪100

الجدول (31) ممارسة أعمال أخرى نتيجة لمطاردة السلطة
لعينة الدراسة موزعة حسب الإجابة (حجم العينة 1088)

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	258	٪24
كلا	830	٪76
المجموع	1088	٪100

ثالثاً. معلومات عن الدخل والإنفاق

عند دراسة مقدار الدخل الذي تدره تجارة الارصفة على العاملين فيها يتضح لنا مدى البؤس وضنك العيش وهشاشة الرعاية الاجتماعية، اذ خلصت الدراسة الى ان اقل دخل يصل الى 200 دينار وهو معدل لا يكفي حتى لشراء نصف وجبة غذائية معقولة، في حين بلغ متوسط دخل العينة 3000 دينار وهذا بدوره يكفي بالكاد لتوفير الحد الادنى من الغذاء يوميا مع اهمال كافة المتطلبات الاساسية الاخرى بما فيها الانفاق على التعليم والصحة وغيرها اما اعلى قيمة لمعدل الدخل فقد بلغت 20 الف دينار يوميا وهو معدل يضارع ما يحصل عليه بعض اصحاب المناصب الرفيعة في الدولة، ومثل هذا الدخل تحصل عليه قلة قليلة من العاملين في تجارة السلع الممنوعة والخاضعة لرقابة صارمة من قبل الدولة ومنها السلع المهربة من الخارج (الجدول 32).

الجدول (32)عينة الدراسة موزعة حسب معدل الدخل اليومي (حجم العينة 2000)

فئات الدخل اليومي	العدد	النسبة
1000_100	145	٪7
2000_1100	606	٪30
3000_2100	632	٪32
4000_3100	289	٪14.5
5000_4100	190	٪9.5
أكثر من 5000	138	٪7
المجموع	2000	٪100

أعلى قيمة لمعدل الدخل بلغت (20000) دينار عراقي واقل قيمة (200) دينار . ومتوسط دخل العينة بلغ 3000 دينار

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو لماذا يستمر هؤلاء الناس في ممارسة هذا العمل رغم المخاطر المحيطة به ؟، وللجواب على هذا السؤال تبين من الدراسة ان الدخل المتأتي من هذا العمل يعتبر اساسيا بالنسبة لغالبية العينة اذ بلغ نسبة ما اعتبر الدخل المتأتي من ممارسة تجارة الارصفة اساسيا نحو 73% بينما اعتبر نسبة 27% منهم انه اضافيا للدخل الذين يحصلون عليه من عملهم في مجالات اخرى كالعمل في القطاع العام او التقاعد (الجدول 33)، وعليه فان الجميع يفضل البقاء في هذا النشاط لانه الخيار الامثل امامهم وبالتالي فانهم مستعدين لتحمل ما ينجم عنه من المخاطر التي تم استعراضها قبل قليل.

الجدول (33) عينة الدراسة موزعة حسب نوع الدخل (حجم العينة 2000)

نوع الدخل	العدد	النسبة
أساسي	1456	٪73
أضافي	544	٪22
المجموع	2000	٪100

ويؤكد هذا التحليل ما خلصت اليه الدراسة من تحليل معدل استهلاك العينة (لاحظ الجدول 34) اذ بلغت اقل قيمة لمعدل الاستهلاك 200 دينار ومتوسط استهلاك العينة 2675 دينارا في حين بلغ الحد الاعلى لمعدل استهلاك 10 الاف دينار، وعند مقارنة هذه الارقام مع ارقام الدخل اعلاه يتضح بان الغالبية العظمى من العاملين في تجارة الارصفة يعيشون اما دون حد الكفاف او ضمن هذا الحد مع وجود نسبة ضئيلة تستطيع ان توفر قسما من دخلها للادخار.

الجدول (34) عينة الدراسة موزعة حسب معدل الاستهلاك اليومي (حجم العينة 2000)

فئات الإنفاق اليومي	العدد	النسبة
1000_100	213	10.7
2000_1100	623	31
3000_2100	709	35.5
4000_3100	259	13
5000_4100	133	6.65
أكثر من 5000	63	3.15
المجموع	2000	٪100
أعلى قيمة لمعدل الاستهلاك بلغت (10000) دينار عراقي واقل قيمة (200) دينار ، ومتوسط استهلاك العينة بلغ 2675 دينار		

الاستنتاجات

لقد توصل الباحثان من خلال زياراتهما الميدانية للعاملين في تجارة الارصفة وتحليل نتائج الاستبيان إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:-

1. إن تجارة الارصفة التي تعد شكلا سافرا للبطالة المقنعة في محافظة البصرة تمارسها جميع الفئات العمرية دون استثناء بدأ بالطفل الصغير وانتهاءاً بالشيخ الكبير رجالا أو نساء، ولكنها تتركز بشكل أساس في فئة المراهقين والشباب والكهول بسبب ندرة فرص العمل في القطاع الحكومي، والناجمة من فشل السياسات التنموية للنظام البائد ووصولها إلى طريق مسدود، تلك التنمية التي تميزت بعدم العدالة في توزيع ثروات المجتمع وتركزها بيد الأقلية الحاكمة وحاشيتها، وتدمير خيرات البلد في الحروب العدوانية والإنفاق على المظاهر الترفيهية دون ايلاء الحاجات الملحة للمجتمع اهتماما كافيا.

ومما لا شك إن استمرار ظاهرة تجارة الارصفة وتركزها بين الفئات المذكورة سيؤدي الى استقطاب هذه الفئات من قبل العناصر الإرهابية والمتشددة واستغلالها في زعزعة الأمن والاستقرار في المحافظة.

2. إن ندرة رأس المال التشغيلي لمعظم العاملين في تجارة الارصفة كانت العقبة الرئيسة أمام انتقالهم إلى مجالات إنتاجية أفضل تتناسب مع اختصاصاتهم المهنية وتحصيلهم الدراسي.
3. يعاني الغالبية العظمى من العاملين في تجارة الارصفة من الفقر والحرمان والتهميش نتيجة لانخفاض العائد الذي يحصلون عليه من هذا النشاط والذي لا يكفي لتلبية الحاجات الأساسية لهم ولعوائلهم وبخاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار إن بعض العاملين يعد المعيل الأول للعائلة وان بعضهم يعيل ما يربو على 14 فردا في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد العراقي من حالة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة.
4. أدت الهجرة غير المنتظمة والعشوائية من الريف إلى مركز البصرة إلى زيادة أعداد العاملين في تجارة الارصفة، وجاءت هذه الهجرة بسبب انعدام التوازن بين الريف والمدينة من حيث مستوى الدخول ومدى توفر الخدمات العامة الأساسية فضلا عن تدهور القطاع الزراعي والحرب الطويلة مع ايران، ونجم عن هذه الهجرة زيادة عدد العاطلين عن العمل في إطار العائلة الواحدة وتفاقم مشكلة السكن في المحافظة.

5. ساهم النظام السابق من خلال سياساته التعسفية والبوليسية في زيادة المعاناة الاجتماعية التي يعاني منها العاملون في تجارة الارصفة، فقد نتج من الحملات والمطاردات التي كان يقوم بها أعوان النظام اعتقال العديد من أبناء هذه الشريحة وانقطاع مصدر رزقهم الوحيد.
6. أدى ضعف القدرات المادية والاستثمارية للقطاع الخاص المحلي في البصرة ورغبته في الأعمال السريعة الربح كالتجارة وابتعاده عن المشاريع الصناعية الكبيرة لما فيها من مخاطرة من ناحية، ولأنها لا تعطي العائد إلا بعد فترة طويلة من الزمن من ناحية أخرى، إلى عدم تمكن هذا القطاع من استيعاب وتوظيف المزيد من الأيدي العاملة وبالتالي ساهم في بقاء مستويات البطالة عند حدودها العليا.

توصيات وبرامج عمل مقترحة

يرى الباحثان صعوبة في حل مشكلة البطالة المقنعة ومنها تجارة الارصفة ، بل توجد مجموعة من الإجراءات والخطوات المترابطة التي يمكن إن تؤدي إلى القضاء أو التخفيف من حدتها حاليا ويمكن في هذا المجال طرح المقترحات التالية:-

1. وضع سياسة تنموية واسعة على المستوى الإقليمي لمحافظة البصرة تستهدف النهوض بكافة الانشطة الاقتصادية فيها من زراعية وصناعية وخدمية والبنى التحتية المرتبطة بها، لا سيما وأنها عانت من الإهمال والتدمير باعتبار ان البصرة كانت تمثل الجبهة الأمامية أبان الحرب مع ايران وحرب الخليج الثانية والثالثة.

ومن البديهي إن مثل هذه الأعمال تستلزم توفير الأموال اللازمة لها سواءاً من عائدات النفط العراقي أو القروض الأجنبية والمنح، وكل ذلك سيعطي لاقتصاد المحافظة دفعة قوية إلى أمام وبما يجعله قادرا على توفير فرص العمل لجميع القادرين عليه.

2. نشر المؤسسات التعليمية والصحية والترفيهية والصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي في ريف المحافظة وإعادة الحياة إلى منطقة الاهوار بهدف تشجيع المواطنين الذي هاجروا من الريف إلى المدينة بالعودة مرة اخرى الى الريف لتخفيف التنافس على فرص العمل المتوفرة في المدينة.

3. العمل على إقامة صناديق التسليف التي تقدم راس المال التشغيلي بفوائد منخفضة لصغار المستثمرين لتأسيس ورش عمل مشتركة لهم وبخاصة لذوي المهارات الحرفية الذين يعملون حالياً في تجارة الارصفة والذين لا يجدون فرص لهم في القطاع الحكومي أو الخاص.
4. سن التشريعات التي تشجع المستثمرين العرب أو الأجانب على المساهمة في عملية إعادة الاعمار أو الاستثمار في القطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص المحلي في المحافظة على الاستثمار فيها لضعف امكاناته المادية ومنها القطاع السياحي نظرا لتوفر مقومات السياحة في المحافظة ومنها ألاماكن الدينية والتراثية والأثرية والبيئة المتنوعة.
5. وضع نظام قانوني واضح وشفاف للرعاية الاجتماعية يستهدف تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل وتربية الأيتام ومساعدة الأرامل ورعاية المتقاعدين عن العمل الذين يلتقطون رزقهم من الشوارع.
6. فتح مراكز للتدريب والتأهيل المهني وتزويدها بالآلات والمعدات الحديثة ودعمها بالكوادر الفنية الكفوءة لغرض إعادة تأهيل ذوي المهارات المتدنية أو الذين يحملون اختصاصات لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل واضطروا للعمل في تجارة الارصفة.

الهوامش

1- للمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

* صندوق النقد الدولي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000 -ص31
* صندوق النقد الدولي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2001 -ص29

2- التحرير -صحيفة كل العراق14-11-2005 -ص3

3- د. فليح حسن خلف-التنمية الاقتصادية- الطبعة الاولى- (بغداد- الجامعة المستنصرية، 1986)، ص ص73-74

4- د.اسماعيل قيرة- مشكلات التشغيل البطالة في الوطن العربي: دراسة تحليلة لواقع القطاع الحضري غير الرسمي_مجلة شؤون عربية-العدد77-مارس-اذار 1994-234.

The Problem of unemployment in Basrah City Pavements Trade as a Model

Ass. Prof. Abdul-Razaq Y. Naser-Allah **Suhad Ahmad Rasheed**

University of Basrah- Economic & Administration College

The unemployment represents one of the main challenges that are facing (confronting) Basrah governorate. As and economic phenomenon, unemployment is caused by several factors such as the rapid increasing rate of population growth in the governorate, which has been, estimated around 3 % annually. This percentage increase was regard as a relatively high one in the worldwide scale. The economic activation in Basrah was not perfectly sufficient to create adequate labor opportunities, to meet the increasing labor supply in the labor market in the city, because of the limited productive base of the industrial sector, that was suffer from decreasing productive capacity. In addition to the massive destruction of the previous wars that destroy economic infrastructures and the economic blockade form the past twelve years did their negative effects and did not permit the state to increase its investments or expenditures in Basrah specially because its is a boarder city . As a result, unemployment in the public sector has witnessed an obvious decline.

Our study tries to cast some lights on the unemployment problem in Basrah city, which is namely represented in the pavements trade. We will try to analyses the distance, the causes, and then put some suitable solution for it.

ملحق رقم(1) إستمارة الاستبيان الموزعة على الأفراد عينة البحث العاملين في تجارة الأرصفة

أولاً/ المعلومات الشخصية من(1-8)
ثانياً/ معلومات عن العمل الحالي من(9-24)
ثالثاً/ معلومات عن الدخل والانفاق من(25 -28)

1. الجنس:
2. السن:
3. التحصيل الدراسي والتخصص:
4. الحالة الاجتماعية: متزوج اعزب ارمل مطلق
5. عدد الأولاد إن وجد:
6. عدد افراد العائلة الكلي:
7. هل انت المعيل الاول للعائلة:
8. السكن السابق للعائلة : ريف مدينة
9. مجال العمل الآخر غير العمل الحالي: متقاعد موظف حكومي طالب عاطل 10. طبيعة العمل اليومي الحالي: طوال اليوم جزئي
11. مجال العمل الحالي:
12. رأس المال التشغيلي:
13. مصدر رأس المال: شخصي اقتراض
14. سبب ممارسة العمل الحالي:
- لا توجد فرص عمل في القطاع العام والخاص نعم كلا
- الاجور غير مجزية في القطاع العام والخاص نعم كلا
- الظرف السياسي (مطرود من العمل الوظيفي لاسباب سياسية او عدم الانتماء الى صفوف حزب البعث المنهار) نعم كلا
- قضاء وقت الفراغ نعم كلا
- لا توجد حاجة في سوق العمل لتحصيلك الدراسي او تخصصك او مؤهلاتك نعم كلا
15. متى مارست العمل الحالي: قبل الحصار خلال الحصار بعد انهيار النظام البائد
16. اذا كنت مارست العمل الحالي بعد انهيار النظام البائد فهل ذلك يعود الى:
- حل الجيش العراقي وبعض المؤسسات الاخرى نعم كلا
- خروجك من السجن وعدم امتلاكك مؤهلات دراسية او مهنية نعم كلا
- زيادة عدد العاطلين عن العمل من بين افراد العائلة بعد انهيار النظام البائد نعم كلا
17. هل ترغب في الدخول بدورات تأهيلية بما يتلاءم وحاجة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص نعم كلا
18. اذا كان جواب السؤال السابق بنعم، فهل ترغب بالعمل في القطاع العام القطاع الخاص
19. اذا كنت تفضل العمل في القطاع العام، فهل ذلك يعود الى تحسن الرواتب ووجود الضمان الاجتماعي نعم كلا
20. هل ترغب بتغيير عملك الحالي: نعم كلا
21. اذا كان جواب السؤال السابق بنعم، فهل لديك مهارة مهنية في: النجارة الحدادة البناء الخياطة اخرى (تذكر).....
22. اذا كان لديك مهارة مهنية، فعدم ممارستها يعود الى:
- عدم امتلاك رأس المال التشغيلي نعم كلا
- الخوف من المغامرة او المخاطرة نعم كلا
23. هل تعرضت سابقاً للمطاردة من قبل الشرطة او أي جهات اخرى بسبب عملك الحالي: نعم كلا
24. اذا كان جواب السؤال السابق بنعم، فهل
- تعرضت للسجن نعم كلا
- مارست العمل في اماكن اخرى بعيدة عن الرقابة نعم كلا
- بقيت عاطلاً عن العمل لفترة معينة نعم كلا
- مارست اعمالاً اخرى نعم كلا
25. معدل الدخل اليومي
26. هل ان الدخل مصدر أساسي أم إضافي للإنفاق العائلي أساسي إضافي
27. معدل الانفاق اليومي
28. أي ملاحظات او مقترحات بشأن عملكم او البطالة تودون ابداءها.